

الاستثناء في كلام العرب

Danial Jamal

Email: tilmidz_09@ymail.com
STAIN Teungku Dirundeng Meulaboh

Abstract

This paper addresses the *istitsna'* with its logical explanations. The importance of this paper is due to the fact that the *istitsna'* is one of the most difficult discussions in Arabic grammar, because it contains complicated provisions and unusual variables. This paper is conducted on the theoretical descriptive method, as it reveals the secrets of those provisions and the variables related to the *istitsna'* specifically.

Key Words: *The Istitsna', Arabic Language*

Abstrak

Penelitian ini membahas tentang *istitsna'* melalui logika kausalitasnya. Adapun urgensi tulisan ini disebabkan *istitsna'* merupakan salah satu pembahasan yang rumit di dalam ilmu Nahwu, karena di dalamnya terkandung ketentuan-ketentuan yang pelik dengan variabel-variabel yang tidak lazim. Dalam penelitian ini digunakan metode deskriptif teoretis, dimana di dalam pembahasannya penelitian ini mencoba menyingkap rahasianya di balik ketentuan-ketentuan dan variabel-variabel yang berkaitan dengan *istitsna'* secara khusus.

Kata Kunci: *Istitsna', Bahasa Arab*

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث الاستثناء من خلال تعليلاتها المنطقية. وتعود أهمية هذا البحث إلى أنها من أصعب المباحث في النحو العربي، إذ تعترضها أحكام معقدة وتغيرات غير لازمة. فيجري هذا البحث على المنهج الوصفي التأصيلي حيث أنه تكشف عن أسرار تلك الأحكام والتغيرات المتصلة به على وجه الخصوص.

الكلمات المحورية: الاستثناء، كلام العرب

أ. المقدمة

إن الاستثناء مزية من مزايا اللغة العربية. إذ إنه أسلوب يستمد من سمو الأفكار العربية التي تتصل اتصالاً قوياً بالنتائج الفلسفية. فالكلام عن الاستثناء لا يخلو من البحث عن العلل أو التعليقات التي هي من سمات المنطق الفلسفي. فالمستثنى في الاستثناء التام المنفي المتصل مثلاً إنما يكون معرباً على البدلية لأنه مع النفي السابق يكون محصوراً. فالكلام المحصور بمثابة الكلام الموجب للمعنى، لأن الاستثناء في حقيقته هو النفي، فنفي النفي يفيد الإيجاب. فلأجل ذلك فلا بد من كونه بدلاً لتسني ذلك المعنى الحصري.

وإذا أمعنا النظر إلى مباحثه العظيمة فنجد أنفسنا واقفة أمام باب التعجب. لأن القواعد التي تستند إليها مباحثه ولأسيما أحكام المستثنى لا تكون جافة كما كانت في المنطق الرياضي لتضمنه الثوابت والتغيرات المحضة.

فالباحثون عن الاستثناء لا بد من الكشف عما في وراء تلك الثوابت والمتغيرات حتى يتناولوا أسرار الاستثناء فيستطيعوا أن يلموا بالنواحي المحاط بها ويستخدموا هذا الأسلوب الاستثنائي في الكلام اليومي استخداماً صحيحاً بعيداً عن الخطأ.

ب. الإطار النظري

المبحث الأول: تعريف الاستثناء

كان الاستثناء لغة صرف الشيء عن مكانه. وقال ابن منظور في لسان العربي: "واستثنيت الشيء من الشيء حاشيته، والثنية ما استثنى"¹.
وأما الاستثناء في اصطلاح النحويين هو الإخراج ب[إلا] أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل.² وقال مصطفى الغلاييني أنه: "إخراج ما بعد إلا أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء من حكم ما قبله"³.

¹ ابن منظور، لسان العرب، ج 14، (بيروت: دار صادر، دت)، ص. 125

² الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، مطبوع مع حاشية الصبان، ج 2، (إندونيسيا: الحرمين، دت)، ص.

³ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط 1، (بيروت: دار الفكر، 2007)، ص. 437

فلاستثناء أسلوب يخرج به المتكلم جزءاً من الجملة من جزء آخر قبله بواسطة "إلا" وغيرها من أدوات الاستثناء في حكم تلك الجملة، نحو: (جاء التلاميذ إلا علياً). فيخرج [علي] من مجموعة التلاميذ في حكم الجملة وهو المخرج. ف[علي] مخرج فيسمى المستثنى، و[التلاميذ] مخرج منه ويسمى المستثنى منه.

المبحث الثاني: أركان الاستثناء

من التعريف السابق للاستثناء وبيانه يعرف أن للاستثناء أركاناً ثلاثة لا يمكن أن يتجرد كل واحد منها عن غيره وهي [المستثنى منه]، و[أداة الاستثناء]، و[المستثنى منه].

- المستثنى منه: هو ما يقع قبل أداة الاستثناء.
- المستثنى: هو ما يقع بعد أداء الاستثناء.
- أداة الاستثناء: ما يتوسط بها الاستثناء.

ومن ثم ذلك أن الركن الثالث من الاستثناء أي المستثنى يتناول أحوالاً وأحكاماً عديدة أكثر من بقية الركنين الآخرين، إذ إنها موضوع أساسي في الجملة الاستثنائية. ولذلك لقد كثرت الأقوال فيها والمباحث عنها أو كان مراداً حقيقياً حينما أطلق النحويون على لفظة الاستثناء.

المبحث الثالث: أدوات الاستثناء

أما أدوات الاستثناء فثمانية، هن: (إلا، غير، سوى، ليس، لا يكون، خلا، عدا، حاشاً). ف[إلا] تكون حرفاً. وإن [غير] و[سوى] اسمان ملازمان للإضافة إلى المفرد. وكانت [ليس] و[لا يكون] فعلين. وأما [خلا] و[عدا] و[حاشاً] فتكون أفعالاً كما تكون أحرفاً للخفض.

إن هذه الأدوات تقسم باعتبار وظائفها في الجملة إلى أربعة أقسام، فتفصيل ذلك كما يلي:

(1) ما يُخفض دائماً؛ وهو اثنان [غير] و[سوى]. مثل: (قام القوم غير زيد) و(قام القوم سوى زيد). ولفظ [زيد] في كلتي الجملتين مخفوض أي مجرور. وأما [غير] فتعرب

حسبما يقع الاسم بعد [إلا]، فتقول: (قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ) بنصب [غير]، كما تقول: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) بنصب [زيد]. وتقول: (مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ) أو (غَيْرُ زَيْدٍ) بالنصب والرفع، كما تقول: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) أو (إِلَّا زَيْدًا). وتقول أيضاً: (مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ)، كما تقول: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا) بنصب [غير] في الأولى و[حمار] في الثانية. وهكذا حكم [سوى]، خلافاً لسيبويه فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً.⁴ وتعتبر [بيد] داخلة هذا الباب، كقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد)).⁵

(2) ما يُنسب دائماً؛ وهو [ليس] و[لا يكون]. مثل: (قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا)، و(قَامُوا لَا يَكُونُ زَيْدًا). وانتصاب ما بعد [ليس] و[لا يكون] على أنه خبرهما، واسمها مستتر فيهما أي وجوباً.⁶ وكان تقديره [بعض]. وذلك كأننا نقول: (قَامُوا لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا) أو (لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا)،⁷ لأن [زيداً] بعض والجماعة الذين قاموا كل. فتعينت [ليس] و[لا يكون] على الأفراد والتذكير بسبب ذلك.

(3) ما يخفض تارة وينصب تارة؛ وهو ثلاثة [خلا]، [عدا]، [حاشا]. فذلك لأن تلك الثلاثة قد تكون أفعالاً أي ماضية كما قد تكون أحرفاً أي أحرف الجر. فإن قدرت أحرفاً خُفض بها المستثنى، وإن قدرت أفعالاً نُصب بها المستثنى على المفعولية والفاعل مضمرة فيها. فنقول: (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا/عَدَا/حَاشَا زَيْدًا) أو (خَلَا/عَدَا/حَاشَا زَيْدًا). إلا إذا دخلت على كل واحدة منها [ما] المصدرية، فتصبح [ما خلا]، [ما عدا]،

⁴ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، (القاهرة: دار الطلائع، 2009)، ص. 246

⁵ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي

السيد، ج 2، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ص. 232

⁶ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى....، ص. 246

⁷ أنظر: شرح التسهيل، ص. 230. وأنظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد

باسل عيون السود، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، ص. 232

[ما حاشا].⁸ فتكون حين ذاك أفعالاً فتنصب المستثنى الذي يكون بعدها، إذ إن [ما] المصدرية لا يليها إلا الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية لا حروف الجر. (4) ما يخفض تارة وينصب ثانية ويرفع أخرى؛ وهو [إلا]. وسيأتي الكلام عنها مفصلاً.

فمن ثم ذلك، أن الأصل في هذه الأدوات هو أن يكون الاستثناء بـ[إلا]⁹، وهذا ما اتفق عليه النحاة. فلأن [إلا] أم هذا الباب مع أنها تقتضي أحكاماً متنوعة فيما بعدها من المستثنى فيدور الكلام عن الاستثناء حولها، كما يتداول جل مباحث الاستثناء ضمن المستثنى. ومهما يكن فقد اختلف النحاة في كونها عاملاً في المستثنى المنصوب، أهي وحدها أم بواسطتها؟ وتتحور آراؤهم إلى أربعة محاور وهي:

(1) أن العامل هو الفعل [أَسْتَثْنِي] بتوسط [إلا]، وهذا مذهب جمهور البصريين. وذلك لأن هذا الفعل أي [أستثنى] وإن كان لازماً إلا أنه قوي بـ[إلا] فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية. ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو: (اسْتَوَى الْمَاءَ وَالْخَشْبَةَ)، فإن الاسم المنصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك ههنا.¹⁰

(2) أن العامل هو [إلا] بمعنى [أَسْتَثْنِي] أي نيابة عنها كحرف النداء [يا] نيابة عن [أناذي] أو [أدعو]. مثل: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) أي (أَسْتَثْنِي زَيْدًا). وذلك مذهب بعض البصريين منهم الزجاج.¹¹

⁸ ذهب ابن هشام وجماعة من النحويين إلى أن [ما] المصدرية لا تدخل على [حاشا] لأن ذلك لم يثبت عن العرب (أنظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، مطبوع مع شرح القطر الندى وبل الصدى، ص. 246). وذهب ابن الناظم أنه نادر (أنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص. 225). ورأي ابن مالك أن ذلك موجود شاذ (أنظر: شرح التسهيل، ج 2، ص. 226).

⁹ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل....، ص. 231

¹⁰ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمش الدين، ط 2، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2010)، ص. 116. أنظر: حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، ص. 203

¹¹ أنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص. 215. وأنظر: أسرار العربية، ص. 114

(3) أن العامل هو [إلا] وهي حرف مختص بالأسماء، فيعمل النصب كما تؤدي إليه الحروف الناصبة لها. وهذا ما ذهب إليه المتأخرون كابن مالك وابن الناظم من الأندلسيين والأشمووني من المصريين.¹²

(4) أن العامل هو [إلا] وهي مركبة من [إن] و[لا]، ثم خفت [إن] وأدغمت في [لا]. فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ [إن]، وترفع في النفي اعتباراً بـ [لا]. وهذا رأي الفراء من الكوفيين.¹³

وهناك رأي انفرد به ابن عصفور وهو أن العامل في المستثنى هو الفعل قبل [إلا] المضممر مستقلاً أي بدون واسطة [إلا]. إلا أن النحويين معظمهم يردون على ذلك. ومنهم ابن مالك حيث قال: "وهو أيضاً حكم لا نظير له، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له غيرها، لأنها لو حذفتم لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضاؤها إياه لزم عدم النظر فوجب اجتنابه".¹⁴

المبحث الرابع: أنواع الاستثناء

يتنوع الاستثناء إلى أنواع عديدة باعتبار النواحي التي يتضمنها. وأما تلك النواحي فهي:

1. من ناحية المستثنى منه:
 - (1) الاستثناء التام؛ هو ما ذكر فيه المستثنى منه، نحو: [جَاءَ الطُّلَّابُ إِلَّا خَالِدًا]؛ [الطلاب] مستثنى منه؛ مذكور.
 - (2) الاستثناء المفرغ؛ ما ترك فيه المستثنى منه، نحو: [مَا جَاءَ إِلَّا خَالِدًا]؛ فالمستثنى منه متروك أي محذوف، وتقديره: [أحد]. فأصل الجملة: [مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلَّا خَالِدًا].
2. من ناحية مضمون الكلام أي الجملة:

¹² أنظر: شرح الأشمووني على ألفية ابن مالك، ص. 143. وأنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص.

¹³ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية....، ص. 116

¹⁴ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل....، ص. 200

1) الاستثناء الموجب؛ ما لا يشتمل على النفي أو شبهه، نحو: [جَاءَ الطُّلَابُ إِلَّا خَالِدًا].

2) الاستثناء المنفي؛ ما يتضمن النفي أو شبهه أي النهي والاستفهام، نحو:
- [مَا جَاءَ الطُّلَابُ إِلَّا خَالِدًا].

- [لَا تَقُومُوا إِلَّا خَالِدًا]

- [هَلْ يَقُومُ الطُّلَابُ إِلَّا خَالِدًا؟]

3. من ناحية العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه:

1) الاستثناء المتصل؛ أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه أي من جنسه، نحو: [جَاءَ الطُّلَابُ إِلَّا خَالِدًا]؛ ف[خالداً] مستثنى وهو بعض أو جزء من المستثنى منه أي [الطلاب].

2) الاستثناء المنقطع؛ أن لا يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه أي ليس من جنسه، نحو: [جَاءَ الطُّلَابُ إِلَّا حَمَارًا]؛ ف"حماراً" مستثنى وليس بعضاً من المستثنى منه أي [الطلاب].

المبحث الخامس: أحكام المستثنى بـ[إلا]

كما قد سبق ذكره أن محور الكلام عن الاستثناء هو المستثنى ولاسيما إذا كان واقعة بعد الأداة [إلا]، لأن المستثنى موضوع أساسي في هذا الباب لكثرة تغيراتها من الأحكام الإعرابية. كما تكون [إلا] أداة كثرت بين أيدي العرب استعمالاً ويقتضي نوعاً من التعقيد فيلزم إمعان النظر إليها خاصاً.

ومن المعلوم أن المستثنى هو اسم منصوب يقع بعد أداة من أدوات الاستثناء، ليخالف ما قبلها (أي أداة الاستثناء) في الحكم. ومن أمثلة ذلك: [حَضَرَ الطُّلَابُ إِلَّا زَيْدًا]؛ ف[زيداً] منصوب بالفتحة، ويسمى "المستثنى". وأما الاسم الذي يقع قبل أداة الاستثناء وهو [الطُّلَابُ] فيسمى "المستثنى منه". فيخالف المستثنى وهو [زيد] المستثنى منه وهو [الطلاب] في الحكم أي في إثبات الحضور، فمعنى الجملة: [مَا حَضَرَ زَيْدًا، وَحَضَرَ الطُّلَابُ الْآخَرُونَ].

وبالرغم من ذلك، أنه لا يكون المستثنى بـ[إلا] دائماً منصوباً، إنما قد يقع مرفوعاً أو مجروراً وفقاً لأنواع الاستثناء السابقة. وتفصيل ذلك كما يلي:

1. إن كان الاستثناء تاماً موجباً - سواء كان متصلاً أم منقطعاً - تعين للمستثنى
النصب:¹⁵

(1) الاستثناء التام الموجب المتصل، نحو: [جَاءَ الطُّلُبُ إِلَّا خَالِدًا]؛ ف[خالدًا]
مستثنى، منصوب بالفتحة.

(2) الاستثناء التام الموجب المنقطع، نحو: [جَاءَ الطُّلُبُ إِلَّا حَمَارًا]؛ ف"حماراً"
مستثنى، منصوب بالفتحة. ونحو قوله تعالى: ﴿أَجْمَعُونَ كُلَّهُمَّ الْمَلَكُوتُ فَسَجَدَ ○
إِبْلِيسَ إِلَّا ...﴾ [الحجر: 30-31].¹⁶

2. إن كان الاستثناء تاماً منفيماً، فله ضربان:¹⁷

(1) إذا كان الاستثناء تاماً منفيماً متصلاً فأعراب المستثنى وجيهين:

1. يعرب منصوباً، كما في الاستثناء التام الموجب، نحو: [مَا جَاءَ الطُّلُبُ إِلَّا
خَالِدًا]؛ ف[خالدًا] مستثنى، منصوب بالفتحة.

2. يعرب على البدلية، أي على كونه بدلاً، نحو: [مَا جَاءَ الطُّلُبُ إِلَّا خَالِدًا]؛
ف[خالد] مستثنى، مرفوع بالضمة؛ على كونه بدلاً.

ملاحظتان: يعرب المستثنى في الاستثناء التام المنفي المتصل باعتبارين:

أولاً: باعتبار اللفظ؛ أي أن [خالدًا] في الأصل مستثنى. والمستثنى فضلة
الكلام أي تكملته، حيث أن الكلام قد استوفى شرطين أساسيين بدون
المستثنى، وهما الفعل والفاعل. فحق الفضلة أن تكون منصوبة.

¹⁵ أنظر: شرح قطر الندى، 242-243

¹⁶ اختلف العلماء في إبليس لعنه الله، أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة واستدلوا على ذلك بشيئين؛ الأول: أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم. والثاني: استثناءه من الملائكة فس كثير من آيات الكتاب العزيز، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه. وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى من الآية 50 من سورة الكهف: ﴿... رَبِّهِمْ أَمْرًا فَمَنْ فَسَقَ الْجِنِّ مِنْ كَانَ إِبْلِيسَ إِلَّا...﴾، (أنظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، ص. 243).

¹⁷ أنظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تقديم إميل بديع يعقوب، ط 1، (بيروت: دار الكتب

العلمية، 1999)، ص. 103

ثانياً: باعتبار المعنى؛ أي أن المستثنى في الاستثناء التام المنفي المتصل هو المقصود بالحكم. ففي المثال: [مَا جَاءَ الطُّلَّابُ إِلَّا خَالِدٌ] يراد به [جاء خالدٌ]، لأن الاستثناء نفي، فلما سبقها النفي الذي تتضمنه [ما] فيصير فيه نفي النفي أو نفي بعد نفي. فنفي النفي يفيد الإثبات، كما يكون سلب السلب إيجاباً في علم الرياضيات. وبالتالي كان شأنه إذن كشأن البديل الذي هو مقصود بالحكم، فيجري مجراه. قال المبرد: "ألا ترى أن قولك: [مَرَزْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ] إنما هو بمنزلة قولك: [مَرَزْتُ بِزَيْدٍ]، لأنك لما رفعت الأخ قام [زيد] مقامه. فعلى هذا قلت: [مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ]"¹⁸ وعلى هذا الصدد قول ابن يعيش: "إنما كان البديل هو الوجه لأن النصب في الاستثناء من حيث هو إحراج واحد في المعنى، وفي البديل فضل مشاكلة ما بعد [إلا] لما قبلها، فكان أولى".¹⁹ ولعل تفسير ذلك أن المستثنى إذا سبقه النفي يكون الكلام معهما محصوراً. ف[خالد] عندئذ عمدة من ناحية المعنى أو الحكم، وإن كان فضلة من ناحية اللفظ، لأن الكلام لا يتسنى له الحصر بدونه. فالمثال: [مَا جَاءَ الطُّلَّابُ إِلَّا خَالِدٌ] بمعنى [مَا جَاءَ الطُّلَّابُ، وَجَاءَ خَالِدٌ]، أي نفي المجيء للطلاب، وإثباته لزيد وحده، والحاصل من معنى الجملة: [إنما جاء خالدٌ]. فمراعاة المعنى في هذه الحالة أي كونه بدلاً أو مرفوعاً على البديلية أولى وأرجح من مراعاة اللفظ أي كونه مستثنى أو منصوباً على الاستثناء.

(2) إذا كان الاستثناء تاماً منفيّاً منقطعاً يتعين له النصب، نحو: [مَا جَاءَ الطُّلَّابُ إِلَّا حَمَاراً]؛ ف[حماراً] مستثنى، منصوب بالفتحة.

3. إن كان الاستثناء مفرغاً يعرب المستثنى على البديلية، أو حسب موقعه في الإعراب بتغفيل أداة الاستثناء أي [إلا] كأنها غير موجودة، نحو: [مَا جَاءَ إِلَّا خَالِدٌ]؛ ف[خالد] مستثنى، مرفوع بالضمّة؛ على كونه بدلاً. وأما المبدل منه فهو المستثنى منه المرفوع المتروك ذكره أي [أحدٌ]، لأن أصل الجملة: [مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلَّا خَالِدٌ].

¹⁸ محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ج 4، ط 3، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1994)، ص. 394

¹⁹ ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم إميل بديع يعقوب، ج 2، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)،

(1) [مَا ضَرَبْتُ إِلَّا خَالِدًا]؛ فـ[خَالِدًا] مستثنى منصوب بالفتحة؛ على كونه بدلاً. والمبدل منه هو المستثنى منه المحذوف، تقديره: [أحداً]. فأصل الجملة: [مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا خَالِدًا].

(2) [مَا مَرَزْتُ إِلَّا بَزِيدًا]؛ فـ[بَزِيدًا] مستثنى مجرور بالكسرة على كونه بدلاً. والمبدل منه هو المستثنى منه المحذوف، تقديره: [أحداً]. فأصل الجملة: [مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا بَزِيدًا].

زيادات:

(1) لا يكون الاستثناء مفرغاً إلا إذا كان "منفياً متصلاً". فلا يأتي الاستثناء المفرغ "منفياً منقطعاً"، ولا "موجباً متصلاً"، ولا "موجباً منقطعاً".

(2) يكون الاستثناء المنقطع دائماً منصوباً، سواء كان "موجباً" أم "منفياً".

(3) إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً، سواء كان الاستثناء "منقطعاً نحو: (مَا فِيهَا إِلَّا حِمَارًا أَحَدٌ)، أو متصلاً نحو: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ)".²⁰

(4) ج. الخاتمة

إن الفلسفة هي البحث العقلي عن حقائق الأشياء المؤدي إلى الخير وإنها تبحث عن الكائنات الطبيعية وجمال نظامها ومبادئها وعلتها الأولى. فمن خلال الفلسفة نستطيع أن نكشف عن الأشياء المعقدة التي لا يقدر عليها من لم يقم عليها. ولقد سبق ذكره أن الاستثناء هو من أعقد المباحث النحوية لكونه محتويًا على التعليقات من الثوابت والمتغيرات. فمن نتائج البحث أن الخوض في حقيقة الاستثناء يلزم الخوض في الأفكار الفلسفية التي تتضمن التعليقات، سواء كانت العلل منها ظاهرة أم مقدره.

²⁰ هشام الأنصاري، شرح قطر الندى.....، ص. 244.

المراجع

- ابن منظور، *لسان العرب*، ج 14، (بيروت: دارصادر، د.ت.
- الأشموني، *شرح ألفية ابن مالك*، مطبوع مع حاشية الصبان، ج 2، إندونيسيا: الحرميين، د.ت.
- مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ط 1، بيروت: دار الفكر، 2007
- ابن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، القاهرة: دار الطلائع، 2009
- جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ج 2، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001
- ابن الناظم، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000
- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، *أسرار العربية*، تحقيق محمد حسين شمش الدين، ط 2، بيروت، دار الكتب العلمية، 2010
- الزمخشري، *المفصل في صنعة الإعراب*، تقديم إميل بديع يعقوب، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999
- محمد بن يزيد المبرد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ج 4، ط 3، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1994
- ابن يعيش، *شرح المفصل*، تقديم إميل بديع يعقوب، ج 2، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001

